المصادر عند ابن جنّي: دراسة في الخصائص

فاطمة إبراهيم آل خليفة

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية
كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

تتناول هذه الدراسة جميع النصوص المتعلقة بالمصادر في اللغة عند ابن جني ومراجعتها في الفترة ما بين القرنين الرابع والعاشر الهجريين.

وسبب اختيار هذا الكتاب دون غيره، أنه ليس كتاباً متخصصاً في النحو أو الصرف، بل هو كتاب شمل كل علوم اللغة والأدب والبلاغة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو كتاب لم يتناول مسائل النحو والصرف بطريقة كتب السابقين أو ما يمكن أن نسميه كتب الأبواب النحوية، بل تناول مسائل باب المصادر بطريقة أصولية؛ أي بقواعد تحكم اللغة بشكل عام.

هذه الدراسة تهدف إلى إجراء مسح شامل عن المصادر في اللغة العربية في كتاب ابن جني "الخصائص" ومقارنته بما قاله سيبويه في "الكتاب"، و"المقتضب" للمبرّد و"التصريف" للمازني.

وفي الخاتمة جاءت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المقدمة

حظيت اللغة العربية باهتمام كبير من أبنائها: من نحاة ولغويين.

فأصدروا مؤلفات كبيرة تحوي أبواباً متعددة، وإلى جانب هذا ظهرت كتب المقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، وفعل وأفعل، وما ينصرف وما لا ينصرف..

فباب المقصور والممدود بدأ على يد أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي 202هـ، ثم ألف في الباب نفسه الفراء 207هـ، والأصمعي 216هـ، وابن سلام 424هـ، وابن السكيت 244هـ، والسجستاني 255هـ[1]..

وباب المذكر والمؤنث بدأ التأليف فيه على يد الفراء 207هـ والسجستاني 255 وابن الأنباري 328هـ[2].

والملاحظ على المؤلفات القديمة التي تخصصت في باب نحوي أن كثيراً منها لم يصل إلينا، وأن ما وصل منها في كل باب لا يكاد يتعدى أصابع اليد الواحدة، ولعل أكثرها كتب المذكر والمؤنث.

ولاحظت أيضاً خلال البحث عن هذه المؤلفات المتخصصة أن الفراء 207هـ قد ألف كتاباً عن المصادر، وقد سمته بعض كتب التراجم المصادر في القرآن، وبدأت في البحث عن معلومات عن هذا الكتاب القديم الذي تخصص في باب نحوي لم يفرد بالبحث قبله، وأعتقد أنه لم يفرد بالبحث بعده، فوجدت هذا الكلام: قال الفراء في "المصادر": قد تُذَكَّر العَقِب[3].

وفي اللسان: قال الفراء في كتاب المصادر: هو لِغَيَّةٍ ولِزَنيَةٍ وهو لغير رَشْدة، كله بالفتح، قال: وقال الكسائي: ويجوز رشدة وزنية بالفتح والكسر، فأما غية فهو بالفتح لا غير[4].

واضح أن الكتاب قد خصصه مؤلفه للمصادر، وواضح أيضاً حرص الفراء النقل عن الكسائي، ويبدو أن الفراء قد ذكر في هذا الكتاب كل ما يتعلق بالمصادر، والدليل على ذلك النص الذي نقله ابن منظور من هذا الكتاب وهو

نص طويل إلى حد ما، يشير إلى اهتمام الفراء بتأليف كتاب لم يسبق إليه كما فعل في باب المذكر والمؤنث[5].

وهدف هذه الدراسة هو: جمع نصوص هذا الكتاب ومراجعتها لتكون أول دراسة في باب المصادر، فقرأت معاني القرآن، فلم أجد إلا إشارات بسيطة، ثم قرأت في كتب النحو المتأخرة عن الفراء وباب المصادر فيها، فلم أجد لكتاب المصادر أثراً، فسلمت بأن الكتاب فُقِد، وهذا ليس بغريب، لكن الغريب أن هذا الكتاب لا يوجد له ذكر عند مؤلفين كان جل همهم أن ينقلوا كتب السابقين، وأخص منهم بالذكر السيوطي والبغدادي؛ فالسيوطي في الأشباه والنظائر وفي الهمع نقل نصوصاً كثيرة عن أناس لا تكاد تعرف أصلهم، أهم نحاة أم غير ذلك؟ فنقل مثلاً عن الأمين المحلّي، وجلال الدين القزويني والجلولي والجليس وابن جودي خلف بن فتح، وكذا فعل البغدادي في الخزانة لكن بصورة أقل من السيوطي.

ثم صرفت النظر عن جمع نصوص كتاب المصادر للفراء، وأخذت عن أبي الفتح عثمان بن جني ليس من كتابه المنصف، بل من كتابه الخصائص. وسر اختيار هذا الكتاب دون غيره أنه ليس كتاباً متخصصاً في النحو أو الصرف، بل هو كتاب شمل كل علوم اللغة والأدب والبلاغة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو كتاب لم يتناول مسائل النحو والصرف بطريقة كتب السابقين أو ما يمكن أن نسميه كتب الأبواب النحوية، بل تناول مسائل باب المصادر بطريقة أصولية؛ بمعنى أنه يربط المسألة الصرفية بقاعدة أصولية، ولا أعني بالقواعد الأصولية قواعد أصول النحو من سماع وقياس فقط، بل أعني أيضاً القواعد الأصولية التي تحكم اللغة بشكل عام مثل: اللفظان على المعنى الواحد قد يردان عن العالم متضادين، والحمل على أحسن الأقبحين، وحمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم، وإقلال الحمل بما يلطف من الحكم، والحكم للطارئ، والاقتصار في التقسيم على ما يقرب ويحسن لا على ما يبعد ويقبح، وكثرة الثقيل وقلة الخفيف... إلى آخر هذه الأصول العامة

التي ملأ ابن جني كتابه بها والتي ندر وجودها عند غيره، إلا من نقلوا عنه صراحة كالسيوطي، وبغير تصريح كالأنباري.

وجمعت كل مسائل المصدر التي ذكرها ابن جني على مدار كتابه كله، وجمعت النظير إلى النظير بدءاً بالقواعد العامة لهذا الباب مثل علة تأنيث المصدر، الفعل قد يوضع موضع مصدره، المصدر قد يجيء على حذف زوائده، ثم ختمت بمسائل هذا الباب مثل الفيعلولة مصدر خاص بمعتل العين، المصادر التي جاءت على فُعْل وفَعْلى، المصادر التي جاءت على الفَعَلان.

أما عن طريقة معالجة هذه المسائل، فقد حرصت على التنبيه على الباب الذي ذكر ابن جني تحته المسألة، ثم ذكرت كلامه بتمامه، مقارنة هذا الكلام بكلام النحاة السابقين والمتأخرين، مركزةً على سيبويه، فبعد أن نقلت كلام ابن جني أوردت كلام سيبويه على هذه المسألة، فإذا لم تكن المسألة في الكتاب أخذت من المقتضب ثم الأصول ثم كتب النحاة الآخرين مع التركيز على شرح ابن جني لتصريف المازني المسمى بالمنصف.

وفي الخاتمة جاءت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المصدر أصل الفعل والفعل مشتق منه

المصادر أصول للأفعال، وذهب إلى ذلك ابن جني، وصرح به في باب الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني[6].

وهو بذلك يوافق البصريين. قال سيبويه في باب علم ما الكلم من العربية: وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء[7].

قال السيرافي في شرح هذا الكلام: يعني أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء، فإن سأل سائل فقال: ما الدليل على أن الأفعال مأخوذة من المصادر؟ قيل له في ذلك ثلاثة أوجه:

أولها: أن الفعل دال على مصدر وزمان، والمصدر يدل على نفسه فقط وقد علمنا أن المصدر أحد الشيئين اللذين دل عليهما الفعل، وقد صح في

الترتيب أن الواحد قبل الاثنين، فقد صح أن المصدر قبل الفعل؛ لأنه أحد الشيئين اللذين دل عليهما الفعل.

والوجه الثاني: أن الفعل يصاغ بأمثلة مختلفة، نحو "ضرب ويضرب واضرب" والمصدر في جميع ذلك واحد، فصار المصدر هو الذي يصاغ منه أمثلة الفعل المختلفة؛ لأنه واحد يوجد فيها كلها.

والوجه الثالث: أن الفعل أثقل من الاسم، وهو فرع عليه، من قبل أنه لا يقوم بنفسه، والفرع لا بد له من أصل يؤخذ منه، يكون حكم ذلك الأصل أن يكون قائماً بنفسه، غير محتاج إلى سواه[8].

ومن أدلة البصريين على أن الفعل مأخوذ من المصدر أن المصدر اسم الفعل، والاسم سابق للفعل، فوجب بذلك أن تكون المصادر سابقة للأفعال، فالضرب والخروج والأكل وما أشبه ذلك قبل فعل زيد له، ثم يفعله زيد فيخبر عنه بذلك، ولولا أنا نفعله ونعرفه لم نفهم الإخبار عنه، والمصدر الحدث؛ لأنه الحدث الذي أحدثه زيد، ثم حُدِّث عنه، والفعل حديث عنه، والحدث سابق للحديث عنه.

والمصدر في اللغة هو المكان الذي يصدر عنه، فحقيقة اللغة توجب أن يكون المصدر هو الذي يصدر عنه الفعل، ولو كان هو الذي صدر عن الفعل لسُمِّي صادراً لا مصدراً.

ولو كان المصدر بعد الفعل وكان مأخوذاً منه لوجب أن يكون لكل مصدر فعل قد أُخذ منه، فلما رأينا في كلام العرب مصادر كثيرة لا أفعال لها مثل العبودية والرجولية والبنوّة والأمومة، علم أن المصدر لم يؤخذ من الفعل.

ولو كانت المصادر مأخوذة من الأفعال لوجب ألا تختلف كما لا تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين الجارية على أفعال، نحو ضارب ومضروب وغيرها.

ومن الأدلة أن المصدر يوجد لفظه وحروفه في جميع أنواع الفعل كيف صُرّف، مثل خرج يخرج واخرج واستخرج... فلفظ المصدر الذي هو أصله موجود فيه في جميع فنونه، فعلم بذلك أنه أصله ومادته، فمعنى المصدر موجود

في جميع الأفعال المشتقة منه، وليس معنى فعل واحد منها موجوداً في المصدر نفسه. فالضرب ليس فيه معنى فعل ماض ولا مستقبل، بعكس المصدر.

ومن أدلة البصريين أيضاً أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل. أما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ولو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث.

أما عن حجة الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا: المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله.

والفعل يعمل في المصدر؛ لذا وجب أن يكون المصدر فرعاً له؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

كما أن المصدر يذكر تأكيداً، ولا شك أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكّد، والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً لا مصادر لها مثل نعم وبئس وعسى. . .

والمصدر إنما يسمى مصدراً؛ لأنه مصدور عن الفعل كما قيل: مركب فاره ومشرب عذب أي مركوب ومشروب، فالمصدر مَفْعَل وبابه أن يكون صادراً عن غيره.

وقد أجاب البصريون عن كلمات الكوفيين بقولهم: المصدر مشتق من (صدرت عن الشيء) إذا وليته صدرك وجعلته وراءك. ومن ذلك قولهم المورد والمصدر يشار به إلى الماء الذي ترد عليه الإبل ثم تصدر عنه.

كما أن الاعتلال شيء يوجبه التصريف وثقل الحروف، وباب ذلك الأفعال؛ لأن صيغتها تختلف لاختلاف معانيها، فإذا ذكرت المصدر كانت العلة الموجبة للتغير قائمة في المصدر وهو الثقل.

أما عن قولهم إن رتبة العامل قبل رتبة المعمول فهذا من قبيل الألفاظ والاشتقاق من قبيل المعاني ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقاً.

كما أن المصدر قد يعمل عمل الفعل مثل يعجبني ضربُ زيدٍ عمراً،

والحروف قد تعمل في الأسماء والأفعال، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة أصلا، فضلاً عن أن تكون مشتقة من الأسماء والأفعال[9].

ما جاء من المصادر مؤنثاً وعلة تأنيثه

ذكر ابن جني في باب ورود الشيء مع نظير مورده مع نقيضه أن لفظ المصدر قد جاء مؤنثاً نحو: الزيادة، والعبادة، والضؤولة، والجهومة والمحْمِية والموجِدة، والطلاقة والسياطة، ثم قال: فلحاق التاء لهذه المصادر لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها.

فإن قيل: فلم أنث المصدر أصلاً؟ وما الذي سوغ التأنيث فيه مع معنى العموم والجنس وكلاهما إلى التذكير، حتى احتجت إلى الاعتذار له بقولك: إنه أصل، وإن الأصول تحمل ما لا تحمله الفروع؟

قيل: علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره أن المصادر أجناس للمعاني، كما غيرها أجناس للأعيان، فكما أن أسماء أجناس الأعيان قد تأتي مؤنثة الألفاظ ولا حقيقة تأنيث في معناها، نحو غرفة ومِرْوحة ومِقدْمة، كذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنثاً بعضها لفظاً لا معنى نحو المحمِدة والموجِدة والرشاقة...

نعم: وإذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به لم يكن تأنيثه وجمعه، وقد ورد وصفاً على المحل الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكَّره ومؤنثه وواحده وجماعته، قبيحاً ولا مستكرهاً[10].

وقد استشهد ابن جني على جواز تأنيث المصدر بقول أمية بن أبي الصلت:

والحية الحتفةُ الرقشاءُ أخرجها من جُحْرها آمنات الله والكلمُ[11]

فالمصدر: الحتف وقد دخلت عليه تاء التأنيث.

تاء التأنيث قد ترد مع المصادر، وقد عقد ابن الأنباري في كتابه المذكر والمؤنث باباً ذكر فيه ما جاء من المصادر بالتاء مثل: علانية.

قال: وقال الفراء: تَبَنْتُ له تَبانةً وتَبَانِيةً، وفطنت له فَطَانة وفَطانِية، وطَبِنْتُ له طَبانةً وطبانِيةً، وزكِنْتُ الشيء زَكانة وزَكانيةً.

وقال أبو زيد: الهجاجة من الرجال: الذي لا عقل له، ويقال:

رجل سَكَاكَةٌ في رجالٍ سكاكّين، ومثله قولهم: رجل صرامة، ويقال: رجل يراعةٌ.

وقال الأصمعي: يقال: رجل طغامة، ويقال: رجل تِنْبال وتِنْبالة،

ويقال: رجل قُعْدِي وقُعْدِيَّة، ورجل ضُجْعي وضُجْعِيّة، ورجل زُمَّيل وزُمَّيلة[12].

يجوز إضافة المصدر إلى فاعله المظهر لما جازت إضافته إليه مضمراً

ذكر ابن جني في باب التقديم والتأخير أن المصدر يجوز إضافته إلى فاعله المظهر قال في الشاهد المشهور:

فَـزَجَـجْـتُـهـا بِـمَـزجَّـةٍ زَجَّ الـقَـلُـوصَ أبـي مَـزَادَه

وفي هذا البيت عندي دليل على قوة إضافة المصدر إلى الفاعل عندهم وأنه في نفوسهم أقوى من إضافته إلى المفعول؛ ألا تراه ارتكب هاهنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول[13].

ونقل ابن جني في باب حمل الأصول على الفروع عن المازني قوله: وجازت إضافة المصدر إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مضمراً. كأن أبا عثمان إنما اعتبر في هذا الباب المضمر فقدمه، وحمل عليه المظهر؛ من قبل أن المضمر أقوى حكماً في باب الإضافة من المظهر[14].

أجاز النحاة إضافة المصدر إلى فاعله وقد مثل سيبويه لذلك بقولنا عجبت من كسوةِ زيدٍ أباه[15]. قال المبرد: وتقول: سرني قيام أخيك، فقد أضفت القيام إلى الأخ وهو فاعل، وتقديره: سرني أن قام أخوك[16].

الفعل قد يوضع موضع مصدره

ذكر ابن جني في باب الحمل على المعنى أن الفعل قد ينزل منزلة المصدر وقد استشهد على ذلك بشواهد مثل قول عروة بن الورد:

وَقَالوا مَا تَشَاء فَقُلْتُ أَلْهو إلى الإصْباحِ آثَرَ ذِي أَثِيرِ

أراد: اللهو، فوضع "ألهو" موضعه لدلالة الفعل على مصدره ومثله قولك لمن قال لك: ما يصنع زيد؟: يصلي أو يقرأ؛ أي الصلاة أو القراءة، ومثله قولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أي سماعك به خير من رؤيتك له. ومثله:

ومَا راعني إلا يسيرُ بشُرْطة وعَهْدي به قَيْناً يُفَشُّ بِكِيرِ

أراد بقوله: وما راعني إلا يسير، أي مسيره[17].

الفعل قد يوضع موضع مصدره، ومنه قول الشاعر:

وأَهْلَكنَي لَكُم في كُلِّ يَوْم تَعَوُّجكُم عَلَيَّ وأَسْتَقِيمُ

أي واستقامتي[18].

وقيل منه قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119]، وقوله ﴿وَيَوْمَ نُسَيِّرُ ٱلْجِبَالَ﴾ [الكهف: 47][19].

الصفة قد تقع موقع المصدر

ذكر ابن جني في باب تجاذب المعاني والإعراب أن الصفة قد تقع موقع المصدر في نحو قولك: أقائماً والناس قعود؛ أي تقوم قياماً والناس قعود ونحو ذلك[20].

ترجم سيبويه لوقوع الصفة موقع المصدر بقوله: هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم. قال: وذلك قولك: أقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وقائماً قد علم الله وقد قعد الناس.

وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود، فأراد أن ينبهه، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً وأتقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع[21].

وقال المبرد: هذا باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة. وذلك قولك: أقياماً وقد قعد الناس، لم تقل هذا سائلاً ولكن قلته موبخاً منكراً لما هو عليه، ومثله أقعوداً وقد سار الركب، وكذلك إن خبَّرت على هذا المعنى فقلت: قياماً – علم الله – وقد قعد الناس، وجلوساً والناس يسيرون[22].

والملاحظ أن سيبويه والمبرد اتفقا على أن الصفة قامت مقام المصدر وقد وافقهما ابن جني، إلا أن هناك خلافاً بين سيبويه والمبرد في تقدير العامل؛ فسيبويه يرى أن العامل من لفظ الوصف أي أتقوم قائماً، والمبرد يقدر العامل من غير لفظ الوصف والتقدير عنده أتثبت قائماً[23].

مجيء المصدر على مثال المفعول

ذكر ابن جني في باب ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب أن اسم المكان والمصدر على وزن (المفعول) في الرباعي قليل إلا أن تقيسه، وذلك نحو المدحَرج، تقول: دحرجته مدحَرجاً، وهذا مُدَحرجنا، وقلقلته مقلقلاً، وكذلك أكرمته مُكْرَماً، وهذا مُكْرَمك، أي موضع إكرامك، وعليه قول الله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: 19] أي تمزيق، وهذا ممزَّق الثياب، أي الموضع الذي تمزق فيه.

قال أبو حاتم: قرأت على الأصمعي في جيمية العجاج:

جَأباً ترى بِليتهِ مُسَحَّجا

فقال: تليله، فقلت: بليته، فقال: هذا لا يكون، فقلت: أخبرني من سمعه من فِلْق في رؤبة، أعني أبا زيد الأنصاري، فقال: هذا لا يكون فقلت: جعله مصدراً، أي تسحيجاً، فقال: هذا لا يكون، فقلت: فقد قال جرير:

ألـمْ تَـعـلَـمْ مُـسَـرَّحِـيَ الـقَـوَافِـي فَـلَا عِـيّـاً بـهـنَّ ولا اجْـتـلابَـا

أي تسريحي، فكأنه أراد أن يدفعه، فقلت له: فقد قال الله عز وجل: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ فأمسك[24].

ابن جني يستشهد بكلام العرب على مجيء المصدر على وزن (مفعول) ومن شواهده على ذلك قول الشاعر:

أقَاتِلُ حتَّى لا أرى لي مُقَاتَلاً وأنْجو إذا غُمّ الجَبَان من الكَرْب

فـ (مقاتَل) مصدر ويبعد أن يكون موضعاً، أي حتى لا أرى لي موضعاً للقتال: فالمصدر هاهنا أقوى وأعلى.

ومن الشواهد أيضاً:

كَأَن صوت الصَّنْج في مُصَلْصَلِهْ

قال: فقوله (مصلصله) يجوز أن يكون مصدراً؛ أي في صلصلته، ويجوز أن يكون موضعاً للصلصلة[25].

وقد عقب ابن جني على هذه الشواهد بقوله: وتقول على ما مضى: تألفته متألفاً، وهذا متألفنا، وتدهورت متدهوراً، وهذا متدهورك، وتقاضيتك متقاضى، وهذا متقاضانا. وتقول: اخروّط مخروّطاً وهذا مخروّطنا، واغدودن مغدودناً وهذا مغدودننا، وتقول: اذلوليت مذلولىً، وتقول: اكوهد مكوهدّاً. . . فهذا كله من كلام العرب ولم يسمع منهم ولكنك سمعت ما هو مثله، وقياسه قياسه. يعني أننا سمعنا من العرب مجيء المصدر على وزن المفعول فحق لنا أن نقيس على ما سمعناه، وما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب.

قال سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعولاً: وإن كان (المفْعَل) مصدراً أجري مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير وسائر المصادر التي ذكرنا، وذلك قولك: إن في ألف درهم لمضرباً، أي إن فيها لضرباً، فإذا قلت: ضرب به ضرباً، قلت: ضرب به مَضْرباً، وإن رفعت رفعت.

ومثل ذلك: سُرّح به مُسَرّحاً؛ أي تسريحاً، فالمسَرّح والتسريح بمنزلة الضرب والمضرَّب[26].

وقال المبرد: اعلم أن المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة؛ لأن المصدر مفعول.. فإن كان المصدر لفعل على أكثر من ثلاثة كان على مثال المفعول؛ لأن المصدر مفعول، وذلك قولك في المصادر: أدخلته مدخلاً، كما قال عز وجل: ﴿أَنزِلْنِي مُنزَلًا مُّبَارَكًا﴾ [المؤمنون: 29]، ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: 41]، ﴿يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾[الأحزاب: 13]؛ أي لا قامة[27].

قال ابن يعيش: وأما ما جاء - أي من المصادر - بلفظ المفعول فقولهم الميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود، فأكثر النحويين يذهبون إلى أنها مصادر جاءت على (مفعول)؛ لأن المصدر مفعول، فالميسور بمعنى اليسر، والمعسور بمعنى العسر، والمرفوع والموضوع بمعنى الرفع والوضع. قال طرفة:

مَـوْضُـوعُـهـا زَوْلٌ ومَـرْفُـوعُـهَـا كمرِّ صوبٍ لَجبٍ وَسْط ريح

ومثله المعقول بمعنى العقل، يقال: ما له معقول أي عقل، والمجلود بمعنى الجلادة، وقالوا في قوله تعالى: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ [القلم: 6] ؛أي بأيكم الفتنة[28].

خلاصة القول: إن المصدر إذا كان لفعل زائد على الثلاثة كان على مثال المفعول؛ لأن المصدر مفعول، وقد استشهد ابن جني على ذلك بشواهد، منها قول جرير: مسرّحي القوافي أي تسريحي، وقول غيره: مصلصلة أي الصلصلة، وقال الشاعر لا أرى لي مقاتلاً أي قتالاً.

ومن الشواهد القرآنية قوله تعالى: ﴿وَمَزَّقْنَـٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ ثم ذهب إلى جواز القياس على ذلك فنقول مثلاً: اخروّط مخروَّطاً.

بقي أن نشير إلى أن سيبويه خالف غيره وذهب إلى أن (مفعولاً) لا يكون

مصدراً وكان يجعل الميسور زماناً؛ أي الزمان الذي يوسر فيه ويعسر فيه، وكذا المرفوع والموضوع[29].

مجيء المصدر بلفظ اسم الفاعل

ذكر ابن جني في باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين، أحدهما أقوى من صاحبه أيجازان جميعاً فيه، أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه؟: أن المصدر قد يجيء على (فاعل)، وذلك عند شرحه لقول الشاعر:

كَفَى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرءِ ناهياً

قال: فالقول فيه أن يكون (ناهياً) اسم الفاعل من نهيت، كساع من سعيت وسارٍ من سريت، وقد يجوز هذا أن يكون (ناهياً) هنا مصدراً كالفالج والباطل والعائر والباغر، ونحو ذلك مما جاء المصدر على (فاعل) حتى كأنه قال: كفى الشيب والإسلام للمرء نهياً وردعاً؛ أي ذا نهي، فحذف المضاف وعلقت اللام بما يدل عليه الكلام[30].

قد يأتي المصدر بلفظ اسم الفاعل مثل قولهم: قم قائماً؛ أي قم قياماً وقولهم: عافاني الله عافية أي معافاة، وقيل في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: 2] إن كاذبة بمعنى الكذب.

وكذا في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَىٰ لَهُم مِّنۢ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: 8] باقية أي بقاء[31]، قال الفرزدق:

على حِلْفةٍ لا أَشْتُم الدهَر مُسْلِماً ولا خارجاً مِنْ في زِوْر كَلَامِ

قال سيبويه: معناه لا أشتم ولا يخرج خروجاً، وعلى هذا التقدير يكون الشاعر قد وضع (خارجاً) موضع (خروجاً)[32].

ومما جاء من المصادر على (فاعل) قولهم: الفاضلة بمعنى الفضل والإفضال، والعاقبة من قولهم: عقب فلان مكان أبيه أي خلفه، والدالة أي الدّلّ من قولهم: حسنة الدلال[33].

إعمال المصدر مجموعاً

تحدث ابن جني عن إعمال المصدر مجموعاً؛ حيث ذكر أن ذلك غريب، ومنه قول الشاعر:

مَوَاعيدُ عُرْقُوبٍ أَخَاه بيثْربِ

قال: ومنه عندي قولهم: تركته بملاحس البقر أولادها. فالملاحس جمع مَلْحس، ولا يخلو أن يكون مكاناً أو مصدراً، فلا يجوز أن يكون هنا مكاناً؛ لأنه قد عمل في الأولاد فنصبها، والمكان لا يعمل في المفعول به فـ (ملاحس البقر) مصدر مجموع معمل في المفعول به، كما أن (مواعيد عرقوب أخاه بيثرب) كذلك. وهو غريب.

وكان أبو علي - رحمه الله - يورد (مواعيد عرقوب) مورد الطريف المتعجب منه.

فأما قوله:

قَدْ جَرَّبُوه فما زَادتْ تَجَاربهُم أبَا قُدامَة إلا المَجد والفَنَعَا

فقد يجوز أن يكون من هذا، وقد يجوز أن يكون (أبا قدامة) منصوباً بـ (زادت) والوجه أن ينصب بـ (تجاربهم)؛ لأنه العامل الأقرب[34].

لإعمال المصدر عمل فعله شروط، منها أن يكون مفرداً مكبراً غير محدود. . وفي إعمال المصدر مجموعاً خلاف.

فابن جني وابن مالك والأشموني يجيزون إعمال المصدر مجموعاً، ومنعه آخرون، منهم أبو حيان والسيوطي.

والشواهد على إعماله مجموعاً قول الشماخ: مواعيد عرقوب أخاه بيثرب وقول العرب: تركته بملاحس البقر أولادها، وقول الأعشى:

قد جرَّبوه فما زادتْ تَجَارِبُهُم أبَا قُدامَة إلا المجْدَ والفَنعَا

حيث رجح ابن جني أن يكون (أبا قدامة) منصوباً بـ (تجاربهم)، هذا ما استشهد به ابن جني، وقد ذكر ابن مالك شواهد أخرى، مثل قول ابن الزبير:

كأنك لم تُنْبأ ولم تَكُ شاهداً بَلائِي وكرّاتي الصنيعَ ببيْطَرَا

وقول الشاعر:

إن عِـدَاتِـك إيَّـانـا لآتـيـةٌ حقّاً وطيبةَ ما نَفْسٌ بموْعُود[35]

أما عن قلة شواهد إعمال المصدر المجموع فقد أجاب ابن مالك عن ذلك بأن جمع المصدر قليل فقلت شواهد إعماله مجموعاً، والمصدر وإن زالت معه الصيغة الأصلية، فالمعنى معها باقٍ ومتضاعف بالجمعية؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرراً بعطف[36].

هذا، وقد منع أبو حيان هذا الإعمال وأول ما ورد من ذلك على النصب بمضمر، وقد وافقه على ذلك السيوطي[37].

الوصف بالمصدر

ذكر ابن جني في باب الأمثلة السابقة على الكتاب أن من الأمثلة الفائتة على الكتاب: تِلِقَّامة وتِلِعَّابة، حيث ورد في المصدر: تفعّلت تِفِعَّالاً، نحو تحملت تِحِمّالاً، ومثله تقرَّبت تِقِراباً. ولو أردت الواحدة من هذا لوجب أن تكون (تِحِمّالة). فإذا ذكر تِفعّالاً فكأنه قد ذكره بالهاء[38].

يعني أن المصدر إذا وصف به فإنه يستوي فيه التذكير والتأنيث، قال ابن جني: وليس لقائل أن يدعي أن تِلِقّامة، وتِلِعّابة في الأصل المرة الواحدة ثم وصف بها على حد ما يقال في المصدر يوصف به، نحو قول الله سبحانه: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا﴾ [الملك: 30] أي غائراً، ونحو قولها:

فـإنّـمـا هِـيَ إقْـبَـال وإدبَـارُ

وما كان مثله، من قبل أن من وصف بالمصدر فقال: هذا رجل زور، وصوم ونحو ذلك إنما ساغ؛ ذلك لأنه أراد المبالغة وأن يجعله هو نفس الحدث

لكثرة ذلك منه، والمرة الواحدة هي أقل القليل من ذلك الفعل؛ فلا يجوز أن يريد معنى غاية الكثرة، فيأتي لذلك بلفظ غاية القلة. ولذلك لم يجيزوا زيد إقبالة وإدبارة، قياساً على زيد إقبال وإدبار[39].

يريد أن ما فيه تاء الوحدة لا يوصف به فلا يجوز: زيد إقبالة وإدبارة. وهنا تأتي قضية الوصف بالمصدر، فالوصف بالمصدر يأتي للمبالغة والتوكيد، ففي قول الخنساء.

فـإنّـمَـا هِـيَ إقْـبَـالٌ وإدْبَـارُ

قال ابن جني: أي كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف[40]، قال الرضي: فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه، نحو: زيد سير سير وما زيد إلا سير[41].

أما عن علة الوصف بالمصدر فقد ذكر ابن جني ذلك في باب تجاذب المعاني والإعراب، قال: ومن تجاذب الإعراب والمعنى ما جرى من المصادر وصفاً نحو قولك: هذا رجل دنف وقوم رضا ورجل عَدْل. فإن وضعته بالصفة الصريحة قلت: رجل دَنِف وقوم مرضيون ورجل عادل. هذا هو الأصل، وإنما انصرفت العرب عنه في بعض الأحوال إلى أن وصفت بالمصدر لأمرين: أحدهما صناعي والآخر معنوي. أما الصناعي فليزيدك أنساً بِشَبَه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر في نحو قولك: أقائماً والناس قعود، ونحو ذلك.

وأما المعنوي فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه. ويدل على أن هذا معنى لهم ومتصور في نفوسهم قوله:

ألا أصْبَحَتْ أسْمَاءُ جَاذِمَةِ الحبْلِ وضَنَّتْ علينَا والضنينُ من البُخْلِ

أي كأنها مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه[42].

المصدر إذا وصف لم يعمل

ذكر ابن جني في باب تجاذب المعاني والإعراب أن المصدر إذا وصف لم يعمل، قال: ألا تراك لو قلت: عجبت من ضربك الشديد عمراً لم يجز؛ لأنك وصفت بالمصدر وقد بقيت منه بقية، فكان ذلك فصلاً بين الموصول وصفته، وصحتها أن تقول: عجبت من ضربك الشديدَ عمراً؛ لأنه مفعول الضرب، وتنصب (عمراً) بدلاً من الشديد؛ كقولك: مررت بالظريف عمرو، ونظرت إلى الكريم جعفرٍ. فإن أردت أن تصف المصدر بعد إعمالك إياه قلت: عجبت من ضربك الشديد عمراً الضعيف؛ أي عجبت من أن ضربت هذا الشديد ضرباً ضعيفاً[43].

المصدر إذا وصف لم يعمل، هذه القاعدة مرتبطة بقاعدة أخرى من قواعد المصدر، وهي أن المصدر لا يفصل من معموله بتابع أو غيره[44].

وذلك؛ لأنه لا يفصل بين الموصول وصلته؛ ولذلك لم يجز: عجبت من ضربك الشديد زيداً ولا من شربك وأكلك اللبن[45].

وقد أجاز ابن جني إعمال المصدر موصوفاً بشرط تأخير الصفة عن المعمول.

ومن القواعد المرتبطة بالقاعدة السابقة "المصدر لا يتقدم عليه شيء من صلته"؛ فالمصدر موصول، ومعموله من صلته من حيث كان المصدر مقدراً بأن والفعل وأن موصولة كالذي، فلذلك لا يتقدم عليه ما كان من صلته؛ لأنه من تمامه[46].

وبعد أن ذكر ابن جني القواعد السابقة المتعلقة بالمصدر ذكر شواهد على ذلك، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق 8، 9]. قال: فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ. لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو رجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضياً له والإعراب مانعاً منه احتلت له

بأن تضمر ناصباً يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر، ودلّ (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله[47].

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: 10]. فـ (إذ) هذه في المعنى متعلقة بنفس قوله: لمقت الله؛ أي يقال لهم: لمقت الله إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفركم أكبر من مقتكم أنفسكم الآن، إلا أنك إن حملت الأمر على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي (إذ) وبين الموصول الذي هو لمقت الله، فإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه أضمرت ناصباً يتناول الظرف ويدل المصدر عليه، حتى كأنه قال: مقتكم إذ تدعون.

وإذا كان هذا ونحوه قد جاء في القرآن فما أكثره وأوسعه في الشعر، فمن ذلك قوله:

لا هَنَاكَ الشُّغلُ الجديدُ بحُزْوى عـنْ رُسـوم بـرَامَـتـيْـن قِـفَـارِ

فعن في المعنى متعلقة بالشغل؛ أي لا هناك الشغل عن هذه الأماكن إلا أن الإعراب مانع منه، وإن كان المعنى متقاضياً له؛ وذلك أن قول (الجديد) صفة للشغل، والصفة إذا جرت على الموصوف آذنت بتمامه وانقضاء أجزائه، فإن ذهبت تعلق (عن) بنفس (الشغل) على ظاهر المعنى، كان فيه الفصل بين الموصول وصلته وهذا فاسد[48].

قد ينصب على المصدرية ما ليس مصدراً في الأصل

ذكر ابن جني في باب جمع الأشباه من حيث يغمض الاشتباه شواهد على النصب على المصدرية ما ليس بمصدرٍ، مثل قول الأعشى:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عينَاك لَيْلَةَ أَرْمَدا وبتّ كَمَا بَاتَ السَّليمُ مُسَهَّدَا

فقوله (ليلة أرمدا) انتصب (ليلة) منه على المصدر، وتقديره: ألم تغتمض

عيناك اغتماض ليلة أرمد، فلما حذف المضاف الذي هو (اغتماض) أقام (ليلة) مقامه، فنصبها على المصدر، كما كان الاغتماض منصوباً عليه.

ومن الشواهد أيضاً:

وَطَعْنَةٍ مُسْتَبْسِلٍ ثَائِرٍ تَرُدُّ الكَتِيبَةَ نَصْفَ النهَّار

فـ (نصف النهار) منصوب على المصدر لا على الظرف، ألا ترى أن ابن الأعرابي قال في تفسيره: إن معناه: ترد الكتيبة مقدار نصف يوم، أي مقدار مسيرة نصف يوم، فليس إذن معناه: تردها في وقت نصف النهار، بل الرد الذي لو بدئ أول النهار لبلغ نصف يوم، وكذلك قول العجاج.

ولمْ يَضَعْ جَارُكم لَحْم الوضمْ

فـ (لحم الوضم) منصوب على المصدر؛ أي ضياع لحم الوضم، وكذلك قوله أيضاً:

حتَّى إذا اصْطَفّوا له جِدَارا

فـ (جدارا) منصوب على المصدر، هذا هو الظاهر، ألا ترى أن معناه: حتى إذا اصطفوا له اصطفاف جدار، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[49].

ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد

ذكر ابن جني في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض أن المصدر قد يجيء على غير فعله إذا كان في معناه. وقد استشهد على ذلك بقول الشاعر:

وإن شِئْتُم تَعَاودنَا عِوَادَا

لما كان التعاود أن يعاود بعضهم بعضاً، وعليه جاء قوله:

ولْيسَ بأن تَتبعه اتِّباعَا

ومنه قول الله سبحانه: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: 8]، وأصنع من هذا قول الهذلي:

ما إن يَمَس الأرضَ إلا منْكِبٌ منْهُ وحرفُ الساق طَيّ المحْمَلِ

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر، ألا ترى أن معناه: طُوِي طيّ المحمل، فحمل المصدر على فعل دل أول الكلام عليه[50].

ابن جني يتحدث عن التضمين في الحروف؛ أي أن يضمن الحرف معنى حرف آخر، وكما جاؤوا بالمصدر فأجروه على غير فعله لما كان في معناه، كذلك جاؤوا بالحرف فضمنوه معنى حرف آخر.

قال سيبويه في باب ما جاء فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد: وذلك قولك: اجتوروا تجاوراً، وتجاوروا اجتواراً؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك انكسر كسراً، وكسر انكساراً؛ لأن معنى كُسِر وانكسر واحد. وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: 17]؛ لأنه إذا قال: أنبته فكأنه قال: قد نبت، وقال عز وجل: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: 8]؛ لأنه إذا قال تبتّل فكأنه قال: بَتِّلْ. وزعموا أن في قراءة ابن مسعود: ﴿وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا﴾ [الفرقان: 25]؛ لأن معنى أنزل ونزل واحد، ثم استشهد بشاهد القطامي:

ولَـيْـسَ بِـأَنْ تـتَـبـعْـه اتّـبـاعَـا

قال: لأن تتبعت واتبعت في المعنى واحد، وقال رؤبة:

وقد تَطَوَّيْتُ انطواءَ الحَضْبِ

لأن معنى تطويت وانطويت واحد، ومثل هذه الأشياء: يدعه تركاً؛ لأن معنى يدع ويترك واحد[51].

فالتبتيل – إذن – مصدرها جار على غير فعله؛ لأن التفعيل إنما يجيء في مصدر فَعَّل. وقد جاء هاهنا مصدراً لـ (تفعل) وقياسه أن يجيء على التفعل؛ أي تبتل تبتلاً، إلا أن العرب قد يجرون المصدر على غير فعله؛ لأن المعنى واحد

كما قال سيبويه. حيث أجرى القطامي (اتباعاً) مصدراً على تتبعه والقياس أن يقول (تتبعاً)، وأجرى الآخر (عواداً) مصدراً على (تعاودنا) والقياس (تعاوداً).

المصدر قد يجيء على حذف زوائده

ذكر ابن جني في باب نقض العادة أن المصدر قد يجيء على حذف زوائده نحو قولهم: جاء زيد وحده. فأصل هذا (أوحدته بمروري إيحاداً) ثم حذفت زيادتاه فجاء على (الفَعْل)، ومثله قولهم: عَمْرَك الله إلا فعلت، أي عَمَّرتك الله تعميراً، ومثله قوله:

..... بمنْجَردٍ قيْدِ الأوابدِ هَيْكَلِ

أي تقييد الأوابد ثم حذفت زائدتيه[52].

من المصادر التي جاءت على حذف الزائد فيها (عَمْرك الله) والأصل عَمّرك الله، قال سيبويه: وكأنه حيث قال: عمرك الله وقِعْدك الله قال: عَمَّرتك الله بمنزلة نشدتك الله، فصارت عَمْرَك الله منصوبة بعمرّتك الله، كأنك قلت: عمّرتك عمراً، ونشدتك نشداً، ولكنهم خزلوا الفعل؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به، قال الشاعر:

عَمَّرتُكِ الله إلا ما ذَكَرتِ لنا هَلْ كُنتِ جارتَنَا أيَّام ذي سلم

وقال الشاعر ابن أحمر:

عـمّرتـك الـلـه الـجَـلـيـلَ فَـإنـنِـي ألوي عَليْكِ لو انَّ لُبَّك يَهْتَدي[53]

فأصل عَمْرَك الله عند سيبويه: عَمَّرك الله، فحذف الزوائد من المصدر وأقيم مقام الفعل مضافاً إلى المفعول به الأول، ومعنى عَمَّرتك: أعطيتك عُمراً بأن سألت الله أن يعمِّرك، فلما ضُمِّن عَمْر معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثاني أعني (الله)، وأجاز الأخفش رفع (الله) في عَمْرك ليكون فاعلاً، أي عمَّرك الله تعميراً، ويجوز ألا يكون انتصابه على المصدر ويكون التقدير: أسأل

الله عمرك، أي أسأل الله تعميرك، أو يكون المعنى: أسأل بحق تعميرك الله، أي اعتقادك بقاءه وأبديته فيكون انتصابه على حذف حرف القسم[54].

ومن المصادر التي جاءت على حذف الزيادة (وَحْدَه) والأصل أوحدته إيحاداً، وابن جني بقوله بمصدرية (وحده) يكون موافقاً للخليل وسيبويه والمبرد وغيرهم، قال المبرد: أما قولك: مررت بزيد وحده فتأويله: أوحدته بمروري إيحاداً، كقولك: أفردته بمروري إيحاداً، كقولك: أفردته بمروري إفراداً، وقولك: (وحده) في معنى المصدر، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب[55].

وفي المسألة مذاهب أخرى؛ فمن النحاة من زعم أنه انتصب انتصاب الظرف، وهو قول يونس وقد استدل على ذلك بأنك إذا قلت: جاء زيد وحده، فالمعنى جاء زيد على انفراده، فكأنّ أصله: جاء زيد على وحده ثم حذف حرف الجر.

ومن النحاة من قال إن (وحده) مصدر وضع موضع الحال، والذي يقول هذا على قسمين: منهم من يقول إنه مصدر لم يلفظ له بفعل مثل الأبوة، فالذي قال إنه مصدر على حذف الزيادة قال: وجدنا مصدر أفعل يأتي على وزن مصدر فَعَل. . .

قال ابن عصفور: وهذه المذاهب الثلاثة فاسدة، أما يونس فيدل على فساد مذهبه أن ما ليس بزمان ولا مكان لا ينبغي أن يجعل ظرفاً بقياس. فإن قيل: قد حكى ابن الأعرابي: جلس على وحدِه، وجلسا على وحديهما، وجلسوا على وحديهم قال ابن عصفور: هذا من التصرف القليل الذي جاء مثله في جحيش وحدِه، ونسيج وحده، فهذا الذي حكى ابن الأعرابي لا حجة فيه.

ورد ابن عصفور أيضاً أن يكون (وحده) مصدراً على حذف الزيادة قال: لأنه لو كان مصدراً لتصرف فكان يكون فاعلاً ومفعولاً، فلولا أنه اسم موضوع موضع المصدر لما امتنع من التصرف؛ لأن المصادر التي لها أفعال لا تمتنع من التصرف[56].

ومن المصادر التي جاءت مع حذف الزائد عند ابن جني قول امرئ القيس: بمنجرد قيد الأوابد؛ أي تقييد الأوابد.

ثم ذكر ابن جني أن (عطاء) في قول القطامي:

وبَعْدَ عَطَائِك المئَة الرّتَاعَا

ليس (عطاء) على حذف الزيادة قال: لأن في (عطاء) ألف إفعال الزائدة. ولو كان على حذف الزيادة لقال: وبعد عَطْوك، فيكون كـ (وحده)[57].

ابن جني يرى أن (عطاء) ليس كـ (وحده)؛ أي ليس مصدراً على حذف الزائد منه؛ لأنه لو كان على حذف الزائد لصار عَطْوك، والعطاء بمعنى الإعطاء كما أن الثواب بمعنى الإثابة، قال ابن السراج: وحكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر فقالوا: عجبت من طعامك طعاماً، يريدون: من إطعامك، قال الشاعر:

أَظـلـيـمُ إنّ مُـصـابَـكـمْ رَجُـلاً .....

أراد إن إصابتكم، ومنه قوله:

وبـعـد عَـطَـائـكَ الـمـئَـةَ الـرّتـاعَـا

أراد: بعد إعطائك[58]

من المصادر ما امتنع العرب من الإتيان بفعل منه

ذكر ابن جني في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس أن العرب قد تستغني بلفظ عن لفظ آخر، من ذلك امتناعهم من استعمال أفعال الويح والويل والويس والويب، وليس ذلك للاستغناء، بل لأن القياس نفاه ومنع منه؛ وذلك أنه لو صُرّف الفعل من ذلك لوجب اعتلال فائه كوعد، وعينه كباع، فتحاموا استعماله لما كان يعقب من اجتماع إعلالين.

فإن قيل: فهلا صُرّفت هذه الأفعال واقتصر في الإعلال لها على إعلال أحد حرفيها، كراهية لتوالي الإعلالين، كما أن شويت ورويت ونحو ذلك لما وقعت عينها ولامها حرفي علة صححوا العين لاعتلال اللام تحامياً لاجتماع الإعلالين، فقالوا: شوى يشوي، كقوله: رمى يرمي؟ قيل: لو فعل ذلك في فعل الويح والويل لوجب أن تعل العين وتصحح الفاء، كما أنه لما وجب إعلال أحد حرفي شويت وطويت، وتصحيح صاحبه أعلوا اللام وصححوا العين، ومحل الفاء من العين محل العين من اللام، فالفاء أقوى من العين، كما أن العين

أقوى من اللام، فلو أعلوا العين في الفعل من الويل ونحوه لقالوا: وال يويل، وواح يويح، وواس يويس، وواب يويب، فكانت الواو تثبت هنا مكسورة، وذلك أثقل منها في باب وعد، ألا تراها هناك إنما كرهت مجاورة للكسرة فحذفت، وأصلها يوعِد، ولو قالوا يويل لأثبتوها والكسرة فيها نفسها[59].

العرب امتنعت من استعمال أفعال من المصادر (ويح، ويل، ويس، ويب) لمنافاة ذلك للقياس؛ لأنهم لو أتوا بأفعال من هذه المصادر لوجب اعتلال الفاء والعين، وهذا بخلاف ما يجوز في القياس وإن لم يرد به استعمال؛ فهناك مصادر لم يذكر لها أفعال، على الرغم من أن القياس يجيز هذه الأفعال، من ذلك فاظ الميت يفيظ فيظاً وفوظاً، فالعرب استخدموا المصدر (فوظاً) ولم يستعملوا منه فعلاً، وكذلك (الأين) للإعياء لم يستعملوا منه فعلاً. قال أبو زيد وقالوا: رجل مُدَرْهَم ولم يقولوا: دُرْهم. وحدثنا أبو علي - أظنه عن ابن الأعرابي - أنهم يقولون: دَرْهَمَت الخُبّزَى، فهذا غير الأول، وقالوا: رجل مفئود، ولم يصرفوا فعله ومفعولٌ الصفة إنما يأتي على الفعل[60].

وبذلك يكون ابن جني قد ذكر المصادر التي لا أفعال لها، وهي قسمان:

الأول: ما امتنعت العرب من الإتيان بأفعال لها لمنافاة ذلك للقياس.

والآخر ما أجازه القياس من الأفعال إلا أنه لم يرد به استعمال.

هناك مصادر جاءت على فُعْل وفُعْلى مثل حُسْن وحُسْنى، وبؤس وبؤسى، ونُعْم ونُعْمى

قال ابن جني في باب سقطات العلماء: قال أبو حاتم: قرأ الأخفش، يعني أبا الحسن: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: 83] قلت: هذا لا يجوز لأن (حسنى) مثل فُعْلى، وهذا لا يجوز إلا بالألف واللام. قال: فسكت.

قال أبو الفتح: هنا عندي غير لازم لأبي الحسن؛ لأن (حسنى) هنا غير صفة؛ إنما هو مصدر بمنزلة الحسن، كقراءة غيره: ﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنَا﴾ ومثله في الفِعْل والفِعْلى: الذكر والذكرى، وكلاهما مصدر، ومن الأول: البؤس والبؤسى، والنُّعْم والنُّعْمى[61].

قال أبو حيان: قرأ أبي وطلحة بن مصرف (حسنى) على وزن فُعْلى، قال ابن عطية: رده سيبويه؛ لأن أفعل وفعلى لا يجيء إلا معرفة إلا أن يزال عنها معنى التفضيل ويبقى مصدراً كالعقبى فذلك جائز وهو وجه القراءة بها، وفي كلامه ارتباك؛ لأنه قال: لأن أفعل وفُعْلى لا يجيء إلا معرفة وليس على ما ذكر، أما فُعْلى فلها استعمالان: أحدهما: بالألف واللام ويكون معرفة بهما، والثاني بالإضافة إلى المعرفة نحو فضلى النساء، فقول ابن عطية: لأن أفعل وفعلى لا يجيء إلا معرفة ليس بصحيح، ولا ينقاس مجيء فُعْلى مصدراً إنما جاءت منه ألفاظ يسيرة، فلا يجوز أن يعتقد في فُعْلى التي مذكرها أفعل أنها تصير مصدراً إذا زال عنها معنى التفضيل، ألا ترى أن كبرى وصغرى وحبلى وفضلى وما أشبه ذلك لا ينقاس جعل شيء منها مصدراً بعد إزالة معنى التفضيل.

وتخريج القراءة على وجهين، أحدهما: المصدر كالبشرى، ويحتاج ذلك إلى نقل أن العرب تقول: حسن وحسنى كما تقول: رجع ورجعى، وبشر وبشرى إذ مجيء فُعْلى كما ذكرنا مصدراً لا ينقاس.

والوجه الثاني: أن يكون صفة لموصوف محذوف، أي وقولوا للناس كلمة حسنى[62].

ويهمنا قراءة "حسنى"؛ حيث أشار ابن جني إلى أنها مصدر بمنزلة الحُسْن، يقال: حُسْن وحسنى، وبؤس وبؤسى، ونُعْم ونعمى، هذا تخريج ابن جني لهذه القراءة، وقد وافقه أبو حيان ومن قبله الزمخشري[63].

وضعف هذه القراءة الزجاج والأنباري؛ قال الزجاج: وأما (حسنى) فكان لا ينبغى أن يقرأ به لأنه باب الأفعل والفعلى، نحو الأحسن والحسنى والأفضل والفضلى، لا يستعمل إلا بالألف واللام[64].

وقال الأنباري: ومن قرأ (حسنا) بألف ممالة، كان اسماً مشتقاً من الحسن مؤنثاً بألف التأنيث، وهذه القراءة ضعيفة في القياس؛ لأن باب فُعْلى وأَفْعل لا يستعمل إلا مضافاً أو معرفاً بالألف واللام ولم يوجد واحد منهما[65].

إفعال بابه المصدر، وقد جاءت بعض الأسماء على هذا الوزن وهي ليست بمصادر

ذكر ابن جني في باب في أن ما لا يكون للأمر وحده قد يكون له إذا ضام غيره أن الأصل في باب (إفعال) الدلالة على المصادر نحو الإسلام والإكرام إلا أنه قد جاء للدلالة على الاسمية في بعض الأسماء نحو إمخاض، وإسنام وإصحاب وإطنابة. فهذا في الأسماء قليل جداً، وإنما بابه - أي إفعال - المصادر[66].

يأتي إفعال مصدراً لـ (أفعل) سواء كان صحيحاً أم معتلاً أم مضاعفاً متعدياً أم لازماً كـ (أكرم إكراماً، وأمسى إمساءً، وأجلّ إجلالاً، وأعطى إعطاءً)[67].

قال سيبويه في باب مصادر ما لحقته الزوائد من الفعل من بنات الثلاثة:

فالمصدر على أفعلت إفعالاً، أبداً، وذلك قولك: أعطيت إعطاء، وأخرجت إخراجاً[68].

فالأصل في إفعال الدلالة على المصدر، وقد جاءت بعض الأسماء على إفعال، وهي ليست بمصادر، وهي الأسماء التي ذكرها ابن جني: إمخاض - إسنام. . .

المصدر نحو إقامة وإرادة، الهاء فيه عوض من ألف إفعال الزائدة عند الخليل وسيبويه ومن غير إفعال عند الأخفش

ذكر ابن جني في باب زيادة الحرف عوضاً من آخر محذوف أن: أقمت إقامة وأردت إرادة ونحوهما، الهاء فيهما - على مذهب الخليل وسيبويه - عوض من ألف (إفعال) الزائدة. وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال[69].

هذا الخلاف فرع عن الخلاف في باب مفعول من نحو مبيع ومقول، فالخليل وسيبويه يزعمان أن المحذوف الواو؛ لأنها مزيدة وما قبلها أصل والمزيدة أولى بالحذف من الأصل، ودل قولهم: مبيع وقليل على أن المحذوف الواو الزائدة؛ إذ لو كان المحذوف الأصل لكان: مبوعاً ومكولاً.

وكان أبو الحسن الأخفش يزعم أن المحذوف عين الفعل ووزن مقول ومكيل: مفعول ومفعيل. . .[70].

وقد نتج من هذا الخلاف خلاف في التاء من نحو: إرادة وإقامة وإجازة وإصابة وإلانة وغيرها، في الأصل: إقوام وإجواز وإصواب وإليان، كما قالوا: أحسن إحساناً وأكرم إكراماً، ولكنهم أعلوا المصدر كما أعلوا الفعل فنقلوا حركتي الياء والواو اللتين قبل الألف إلى الحرف الذي قبلهما؛ فانقلبت الواو والياء ألفين، فالتقى ساكنان، الألف المنقلبة، والألف التي بعدها، فحذفت إحداهما وعوض منها هاء في آخر المصدر.

وفي هذا الحذف خلاف ما ذكر ابن جني، فالخليل وسيبويه يذهبان إلى أن المحذوف الألف الزائدة لكونها زائدة، وأما الأخفش فيقول المحذوفة عين الفعل على قياس ما قال مبيع ومكيل[71].

المصادر التي جاءت على الفَعَلان إنما تأتي للاضطراب والحركة، والفَعَلى في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة

قال ابن جني في باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني: اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته.

قال سيبويه في المصادر التي جاءت على (الفَعَلان): إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو: النقزان والغليان، والغثيان فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال[72].

ابن جني يشير إلى ما ذكره سيبويه في باب بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها قال: ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النَّزَوان والنقَزان، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع. ومثله العسلان والرتكان. . . ومثل هذه الغليان؛ لأنه زعزعة وتحرك، ومثله الغثيان؛ لأنه تجيُّش نفسه وتثوّر، ومثله

الخَطَران واللمعان؛ لأن هذا اضطراب وتحرك، ومثل ذلك اللهبان والصَّخَدان والوهَجان؛ لأنه تحرك الحرِّ وثُؤُوره، فإنما هو بمنزلة الغليان[73].

ذكر النحاة أن القياس المطرد في مصدر التنقل والتقلب (الفَعَلان) بفتح الفاء والعين كـ (خفق خفقاناً وجال جولاناً)[74].

هذا هو القياس المطرد، وقد شذ (الشنآن) لأنه ليس باضطراب، قال سيبويه: وقد جاؤوا بالفَعَلان في أشياء تقاربت، وذلك: الطَّوَفَان والدَّوَرَان، شبهوا هذا حيث كان تقلباً وتصرفاً بالغليان والغثيان؛ لأن الغليان أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه.

وقالوا: الحَيَدان والمَيَلان؛ فأدخلوا الفَعَلان في هذا كما أن ما ذكرنا من المصادر قد دخل بعضها على بعض، وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا وهكذا مأخذ الخليل[75] يعني أن الحيدان والميلان إنما هي أَخْذٌ في جهة ما عادلةٍ عن جهة أخرى فهما بمنزلة الرَّوَغَان. وقال بعضهم: الحَيَدان والميَلان ليس فيهما زعزعة شديدة، وما ذكر فيه زعزعة شديدة، فلذلك قال ما قال[76].

وقد ذكر ابن جني في باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني أن (الفَعَلى) في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة نحو: اليَشَكى والجَمَزَى والوَلَقَى، قال رؤبة:

أو يَشَكى وخْذَ الظليم النز

وقال الهذلي:

كَـأَنِّـي ورَحْـلِـي إذا هـجّـرت عَلَى جَمَزَى جازئٌ بالرمالْ[77]

الفيعلولة مصدر خاص بمعتل العين

ذكر ابن جني في باب أضعف المعتلين أن (الفيعلولة) مصدر خاص بمعتل العين، وقد أجروا العين في الاعتلال مجرى اللام في أن خصوها بالبناء الذي لا يوجد في الصحيح[78].

اختص العرب وزن (فيعلولة) بمعتل العين، ولا يوجد هذا المصدر في الصحيح، قال سيبويه: لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل، ألا تراهم قالوا: كينونة والقَيْدود لأنه الطويل من غير السماء، وإنما هو من قاد يقود. ألا ترى أنك تقول جمل منقاد وأقواد، فأصلهما فيعلولة، وليس في غير المعتل فيعلول مصدراً[79].

المعتل قد يختص ببناء ليس للصحيح، من ذلك (فيعلولة) نحو كينونة وقيدودة والأصل: كيَّنونة وقيَّدودة، إلا أنهم خففوا الياء؛ لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مع الياء على سبعة أحرف، والدليل على ذلك أن الشاعر رده إلى الأصل عند الاضطرار، قال الراجز:

حتَّى يَعُود الوصْلُ كيَّنونه[80]

والأصل عند البصريين كيونونة، فانقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة وأدغمت فيها، ثم حذفت الياء الأولى تخفيفاً وجوباً ولا يجوز ذكرها إلا في الشعر[81].

والأصل عند الكوفيين: كونونة وقودودة على فُعْلُولة نحو بُهلول وصُنْدوق، إلا أنهم فتحوا أوله؛ لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء، ففتحوا حتى تسلم الياء؛ لأن الباب للياء، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء؛ لأنها جاءت على بنائها فقلبوا الواو ياء.

وهذا باطل عند البصريين؛ لأنه لو كان كذلك لكان يجب أن يقال كونونة وقودودة؛ لأنه لم يوجد ما يوجب قلب الواو ياء؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة وما جاء منها من ذوات الواو مثل ما جاء منها من ذوات الياء كقولك: كينونة وقيدودة وحيلولة وديمومة وسيدودة وهيعوعة، فليس جعل الباب لذوات الياء أولى من جعله لذوات الواو[82].

وعلى كل فوزن (فيعلولة) مختص بمعتل العين ولا يوجد في غيره.

الخاتمـة

إجمالي ما قيل سابقاً عن المصادر.

1 – وافق ابن جني البصريين وخالف الكوفيين في الخلاف المشهور حول الفعل والمصدر أيهما أصل للآخر، حيث ذكر ابن جني أن المصدر أصل للفعل، والملاحظ أن ابن جني لم يتوقف كثيراً عند هذا الخلاف، بل اكتفى بالإشارة إليه قائلاً: المصادر أصول للأفعال.

هذا بالنسبة إلى المسألة الخلافية بين البصريين والكوفيين، أما عن الخلاف بين البصريين فقد ذكر خلافاً بين الخليل وسيبويه من جهة وبين الأخفش من جهة أخرى، فالمصادر نحو إقامة وإرادة وإجازة.. الهاء فيها عوض من ألف (إفعال) الزائدة، وهي في قول الأخفش عوض من عين إفعال.

والملاحظ أن ابن جني ذكر الخلاف دون أن يرجح رأياً على آخر، وهناك مسائل ذكرها ابن جني ولم يشر إلى الخلاف فيها من هذه المسائل، مثل (وحده) حيث ذكر ابن جني أنه مصدر محذوف الزوائد ولم يشر إلى ما في المسألة من خلاف؛ فبالإضافة إلى الرأي السابق هناك آراء أخرى؛ فيونس ذكر أن انتصاب وحده على الظرف؛ لأنك إذا قلت: جاء زيد وحده، فالمعنى جاء زيد على انفراده.

ومن المسائل أيضاً انتصاب (عمرك الله) على المصدر، وهذا المصدر محذوف الزوائد والتقدير: عمَّرك الله. حيث أجاز الأخفش ألا يكون انتصابه على المصدر ويكون التقدير: أسأل الله عمرك أو يكون انتصابه على حذف حرف القسم والتقدير: أسأل بحق تعميرك الله، أي اعتقادك بقاءه وأبديته.

ومن المسائل التي لم يشر فيها ابن جني إلى الخلاف وزن (الفيعلولة)؛ حيث اكتفى بالإشارة إلى أنه مصدر مختص بمعتل العين مثل كيّنونة، وهناك خلاف في أصل الكيَّنونة لم يشر إليه، فالأصل عند البصريين كيونونة، وعند الكوفيين: كونونة.

2 – وردت عند ابن جني بعض الأصول النحوية؛ فما قيس على كلام

العرب فهو من كلام العرب، فالمصدر واسم المكان على وزن (مفعول) في الرباعي قليل إلا أن تقيسه.

والفعل قد يوضع موضع مصدره، وهذا من الحمل على المعنى.

أما العلة فقد ذكر عن علة تأنيث المصدر في مثل الزيادة والعبادة؛ فالمصادر أجناس للمعاني، فكما أن أسماء أجناس الأعيان قد تأتي مؤنثة الألفاظ ولا حقيقة تأنيث في معناها نحو غرفة ومروحة، كذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤنثاً بعضها لفظاً لا معنى.

وقد تحدث ابن جني أيضاً عن علة الوصف بالمصدر، وهذا ينحصر في أمرين، أحدهما صناعي والآخر معنوي، أما الصناعي فليزيدك أنساً بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها، كما أوقعت الصفة موقع المصدر في نحو: أقائماً والناس قعود.

أما المعنوي، فلأنه إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إياه.

3 – نقل ابن جني عن السابقين مثل سيبويه والمبرد والمازني والفارسي وغيرهم، فقد نقل عن سيبويه أن المصادر التي جاءت على الفعلان إنما تأتي لتدل على الاضطراب والحركة.

ونقل عن المازني أنه لا يجوز إضافة المصدر إلى فاعله الظاهر لما جازت إضافته إليه مضمراً.

4 – وافق ابن جني بعضُ المتأخرين كابن مالك وأبي حيان والسيوطي وغيرهم؛ فقد أجاز إعمال المصدر مجموعاً، حيث وافقه على ذلك ابن مالك والأشموني.

الهوامش والمراجع

(1) الفراء، يحيى بن زياد: **المقصور والممدود**، تحقيق: عبدالإله نبهان وزميله، دمشق: دار قتيبة، 1983م، ص12.

(2) الفراء، يحيى بن زياد: **المذكر والمؤنث**، تحقيق: رمضان عبدالتواب، القاهرة: دار التراث، 1975م، ص37.

(3) المذكر والمؤنث، ص67.

(4) ابن منظور، الإفريقي: **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، د ت، مادة زنى.

(5) المذكر والمؤنث، ص37.

(6) ابن جني، أبوالفتح عثمان: **الخصائص**، ج1، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975م، ص216.

(7) سيبويه، أبو بشر عثمان (180هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ج1، القاهرة: دار الجيل 1991م، ص21.

(8) السيرافي، أبوسعيد: **شرح كتاب سيبويه**، ج1، تحقيق: رمضان عبد التواب وزميليه، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م، ص55.

(9) ابن الأنباري، أبوالبركات كمال الدين: انظر في هذه المسألة: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، دار الفكر 1963م، ص235. والعكبري، أبو البقاء: **التبيين عن مذاهب النحويين**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص143. والأنباري، أبو البركات كمال الدين: **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي، 1957م ص 69. والزجّاج، أبو إسحاق: **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط4، (دمشق): دار الفكر 1975م، ص56 وما بعدها. وابن يعيش: **شرح المفصل**، مصورة عن ط1، بيروت: عالم الكتب، د.ت ص135. والصيمري، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، ج2، دمشق: دار الفكر 1982م، ص756.

(10) الخصائص، 2/ 208 وما بعدها.

(11) الخصائص، 1/ 155.

(12) المذكر والمؤنث، 2/ 177 وما بعدها.

(13) الخصائص 2/ 408.

(14) الخصائص 2/ 357.

(15) الكتاب، 1/ 190، باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومضاه.

(16) المبّرد، محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق: الشيخ عضيمة، ج1، مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1370ه، ص152.

(17) الخصائص، 2/ 436.

(18) ابن جني، أبوالفتح عثمان: **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات**، تحقيق: علي النجدي وزميليه، مصر: المجلس الأعلى 1386هـ، ص32.

(19) الأنصاري، ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك وزميليه، دمشق: دار الفكر 1974 ص 410.

(20) الخصائص، 3/ 362.

(21) الكتاب، 1/ 341.

(22) المقتضب، 3/ 229 باختصار.

(23) الكتاب، 1/ 341 والمقتضب 3/ 229 وشرح المفصل 1/ 123.

(24) الخصائص، 1/ 368.

(25) الخصائص، 1/ 369.

(26) الكتاب، 1/ 233.

(27) المقتضب، 2/ 119 باختصار، وانظر مثلاً: مكي، ابن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محيي الدين رمضان، جـ 1 / 2 بيروت: مؤسسة الرسالة :1977م، ص 529 وص 195. وأبو حيان، أثير الدين، البحر المحيط، تحقيق عادل عبدالموجود وزميله، ج5، بيروت، دار الكتب، ص225.

(28) شرح المفصل، 6/ 52

(29) الرضي، الأستراباذي: **شرح الشافية**، تحقيق: محمد الزفزاف وزميليه، ج1، بيروت: دار الكتب، د.ت، ص175.

(30) الخصائص، 2/ 491.

(31) شرح الشافية، 1/ 176.

(32) الكتاب، 1/ 346، وانظر: المقتضب، 3/ 269.

(33) شرح المفصل، 6/ 52.

(34) الخصائص، 2/ 209 وما بعدها باختصار.

(35) ابن مالك، أبومحمد: **شرح التسهيل**: تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله، جـ3، القاهرة: دار هجر الطباعة 1990م ص 107–108.

(36) شرح التسهيل، 3/ 107.

(37) السيوطي، جلال الدين: **همع الصوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، جـ3، بيروت: دار الكتب العلمية 1998م، ص44.

(38) الخصائص، 3/ 191.

(39) الخصائص، 3/ 162.

(40) أجاز ذلك المبّرد، انظر مثلاً: المقتضب 3/ 220.

(41) الرضي، الأستراباذي: **شرح الكافية**: تحقيق: يوسف حسن عمر، ج1، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس 1978م ص 316.

(42) الخصائص، 3/ 263.

(43) الخصائص، 3/ 261.

(44) قال ابن جني: ومعموله كصلة في منع تقدمه وفصله، ويضمر عامل فيما أوهم خلاف ذلك أو يعد نادراً. شرح التسهيل 3/ 114.

(45) الهمع، 3/ 46.

(46) الخصائص، 3/ 261 وانظر شرح المفصل 6/ 67.

(47) الأنباري، أبوالبركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبدالحميد، جزء2، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1963م، ص507.

(48) الخصائص، 3/ 261.

(49) الخصائص، 3/ 326، وانظر مثلاً: شرح التسهيل 2/ 182، والهمع 2/ 77.

(50) الخصائص، 2/ 311.

(51) الكتاب، 4/ 82.

(52) الخصائص، 2/ 223.

(53) الكتاب، 1/ 323.

(54) شرح الرضي، 1/ 313.

(55) المقتضب، 3/ 239، وانظر: الكتاب 1/ 373.

(56) شرح الجمل، 2/ 162 وما بعدها.

(57) الخصائص، 2/ 223.

(58) ابن السراج، محمد بن السري: **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ج1، بيروت: 1998م، ص140.

(59) الخصائص، 1/ 394.

(60) الخصائص، 1/ 393.

(61) الخصائص، 3/ 304.

(62) أبو حيان، أثير الدين: **البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبدالموجود وزميله، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية، د ت، ص454 باختصار.

(63) البحر المحيط، 1/ 454 باختصار.

(64) الزجّاج، أبو إسحاق: **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبدالجليل شلبي، ج1، القاهرة: دار الحديث، 1988م، ص149.

(65) البيان 1/ 103.

(66) الخصائص 2/ 484.

(67) الهمع، 3/ 284.

(68) الكتاب، 4/ 78.

(69) الخصائص، 2/ 307.

(70) شرح المفصل، 10/ 67.

(71) المقتضب، 1/ 243، وشرح الشافية 1/ 165.

(72) الخصائص، 2/ 154.

(73) الكتاب، 4/ 14.

(74) شرح الشافية، 1/ 156.

(75) الكتاب، 4/ 15.

(76) الأعلم، الشنتمري: **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق: زهير عبدالمحسن: ج2، الكويت: منشورات معهد المخطوطات، 1982م، ص1039.

(77) الخصائص، 2/ 155.

(78) الخصائص، 2/ 487.

(79) الكتاب، 4/ 365.

(80) الإنصاف، 2/ 424، وانظر شرح تصريف المازني: **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميله، ج1، القاهرة: 1954م، ص152.

(81) البغدادي، عبدالقادر: **شرح شواهد الشافية**، تحقيق: محمد الزفزاف وزميليه، بيروت: دار الكتب العلمية، د ت، ص392.

(82) الإنصاف، 2/ 424، وشرح الشافية 1/ 154.

* * *